سجل **إجمالي العجز المالي** في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠١٣ حوالي ٣٩٥٢ مليار ليرة بزيادة ١٧٠٧ مليار ليرة (٧٦ في المائة) عن العجز المسجل في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢ والبالغ ٢٢٤٥ مليار ليرة (جدول رقم ١). بالتوازي، تحول فائض **الميزان الأولي** إلى عجز بلغ ٤٢٨ مليار ليرة مع نهاية آب ٢٠١٣ مقارنة مع فائض بلغ ١١٨٧ مليار ليرة في كانون الثاني– آب ٢٠١٢. هذا التدهور في وضع المالية العامة نتج بشكل أساسي عن ارتفاع النفقات بقيمة ١٤٩٨ مليار ليرة (١٢ في المائة) من جهة، وانخفاض الايرادات بقيمة ٢٠٩ مليار ليرة (٢ في المائة) من جهة أخرى.

**جدول ١: ملخّص المالية العامة**

| (مليار ل.ل.) | 2011 ك2- آب | 2012 ك2- آب | 2013 ك2- آب | نسبة التغير 2012/2013 |
|---|---|---|---|---|
| **إجمالي الإيرادات**[1] | **9,422** | **9,904** | **9,695** | **-2%** |
| **إجمالي الإنفاق** | **10,893** | **12,149** | **13,647** | **12%** |
| • *تسديد فوائد* | *3,543* | *3,258* | *3,358* | *3%* |
| • *تسديد أقساط دين*[2] | *197* | *174* | *165* | *-5%* |
| • *النفقات الأولية*[3] | *7,153* | *8,717* | *10,124* | *16%* |
| **إجمالي العجز/الفائض** | **-1,471** | **-2,245** | **-3,952** | **76%** |
| **العجز الأولي/الفائض الأولي** | **2,269** | **1,187** | **-428** | **-136%** |

*المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة*
*1. تتضمن التحويلات المتوقعة من فائض قطاع الاتصالات*
*2. تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع*
*3 النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد و أقساط القروض الميسرة)*

**من منظار نقدي**، عند احتساب المبالغ المحولة فعلياً من وفر موازنة وزارة الاتصالات خلال كانون الثاني– آب من عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣[1]، بدل إدراج المبالغ المتوقع تحويلها، يرتفع العجز المالي من ٢٧٦٥ مليار ليرة في الأشهر الثمانية الأولى من العام السابق إلى ٤٤٠٧ مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٣، في حين يتحول الميزان الأولي من فائض ٦٦٧ مليار ليرة في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠١٢ إلى عجز بقيمة ٨٨٣ مليار ليرة خلال العام الحالي.

[1] تم فعليا تحويل مبلغ ٩٠٥ مليار ليرة و٧٥٤ مليار ليرة من وفر موازنة الاتصالات خلال فترة كانون الثاني- آب من عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ على التوالي. بلغت الارقام المتوقع تحويلها من قبل وزارة الاتصالات خلال فترة كانون الثاني- آب من عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، ١٤٢٥ مليار ليرة و١٢٠٨ مليار ليرة على التوالي.

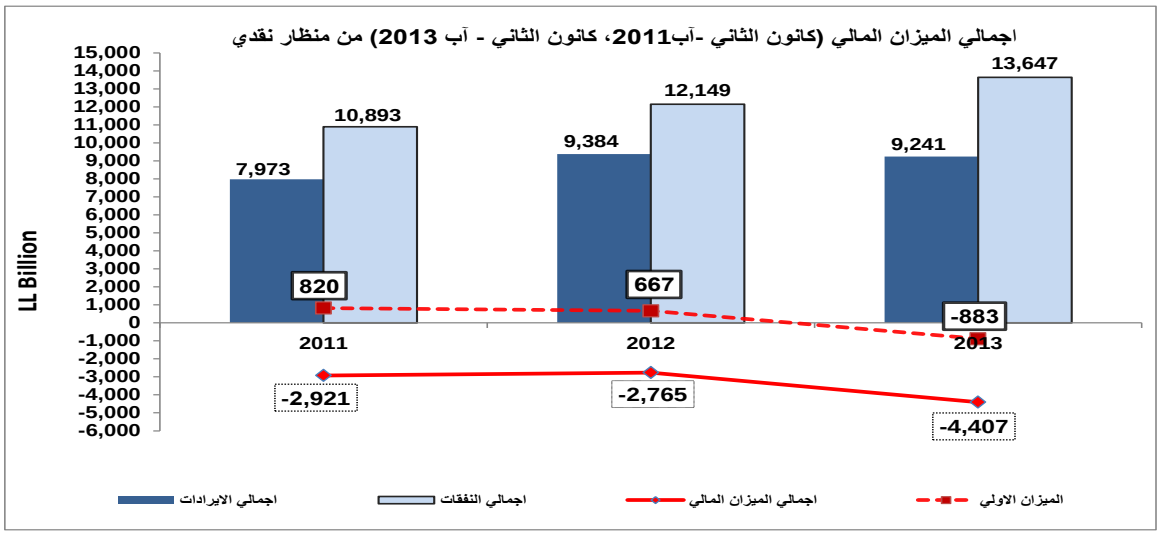


*المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة*

بلغ **إجمالي الإيرادات**[٢] في كانون الثاني– آب ٢٠١٣ حوالي ٩٦٩٥ مليار ليرة، مقارنة بحوالي ٩٩٠٤ مليار ليرة في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢، مسجلاً تراجعاً سنوياً بنسبة ٢ في المائة. من منظار نقدي، انخفضت الإيرادات من ٩٣٨٤ مليار ليرة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠١٢ إلى ٩٢٤١ مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٣.

بلغت **الإيرادات الضريبية** المحصلة خلال فترة كانون الثاني– آب من العام ٢٠١٣ حوالي ٧١٨٠ مليار ليرة، بانخفاض حوالي ٨٨ مليار ليرة (1 في المائة) مقارنة بالفترة ذاتها من العام ٢٠١٢. باستثناء الزيادة في ايرادات الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، شهدت الايرادات المحصلة في كل فئات الضرائب الرئيسية تراجعاً خلال العام ٢٠١٣ بشكل اساسي نتيجة التباطؤ الاقتصادي:

- تقلصت إيرادات *الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال* بحوالي ٥٦ مليار ليرة (٣ في المائة) ليصل مجموعها إلى ٢٠٢٨ مليار ليرة في الفترة الممتدة بين كانون الثاني وآب من العام ٢٠١٣ مقارنة مع ٢٠٨٤ مليار ليرة خلال كانون الثاني– آب ٢٠١٢. تراجعت "ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة" بحوالي ٦٣ مليار ليرة (٢٤ في المائة) لتبلغ ١٩٩ مليار ليرة في الفترة المذكورة، نتيجة الزيادة غير المتكررة في هذا البند المسجلة خلال كانون الثاني– آب ٢٠١٢[٣]. كما انخفضت إيرادات "ضريبة الدخل على الارباح بحوالي ٤٩ مليار ليرة (٥ في المائة) سنويا لتصل قيمتها إلى ٩١٤ في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠١٣، وذلك نتيجة انخفاض أرباح الشركات في العام ٢٠١٢ (تجدر الإشارة إلى أن هذه الضريبة يتم تحصيلها عن إيرادات السنة السابقة). في المقابل، ارتفعت إيرادات ضريبة الدخل على الرواتب والاجور بقيمة ٦٠ مليار ليرة (١٥ في المائة) لتبلغ ٤٤٥ مليار ليرة مع نهاية آب ٢٠١٣، بشكل أساسي نتيجة زيادة الأجور في القطاع الخاص ودفع فروقات غلاء المعيشة للقطاع العام[٤].

[٢] على أساس الإيرادات المتوقعة.

[٣] في العام ٢٠١٢، اتخذت مديرية الواردات في وزارة المالية إجراءات لتدقيق التصاريح المقدمة من المؤسسات المالية، مما أدى إلى زيادة إيرادات ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة في العام ٢٠١٢ لتصل إلى ٢٦٢ مليار ليرة في كانون الثاني- آب ٢٠١٢، مقارنة مع ١٨٩ مليار ليرة في كانون الثاني- آب ٢٠١١.

[٤] تم إقرار زيادة الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص بالإضافة إلى زيادة غلاء المعيشة في القطاع العام في شباط ٢٠١٢، غير أن الزيادة بالنسبة للقطاع العام لم تدخل حيز التنفيذ إلا في أيلول ٢٠١٢ وقد تم تسديد دفعات المفعول الرجعي خلال الفصل الرابع من العام ٢٠١٢.

- انخفضت إيرادات *الضريبة على التجارة والمبادلات الدولية* بحوالي ٤٢ مليار ليرة (٣ في المائة) مقارنة مع السنة السابقة لتصل إلى ١٤٤٨ مليار ليرة في كانون الثاني– آب ٢٠١٣. وبالتفصيل، تراجعت إيرادات الرسوم بقيمة ٦٣ مليار ليرة، بشكل أساسي نتيجة تراجع رسوم التبغ بقيمة ٦٤ مليار ليرة (٢٠ في المائة)، والتي كانت قد سجلت ارتفاعاً بقيمة ٧٩ مليار ليرة (٣٢ في المائة) في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٢. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت إيرادات الرسوم على البنزين بقيمة ٦ مليار ليرة في الفترة المذكورة، وقد كاد هذا الانخفاض يطغى على الزيادة الطفيفة في إيردات الرسوم على السيارات البالغة ٧ مليار ليرة. هذا التراجع في إيرادات الرسوم قابله ارتفاع في إيرادات الجمارك بقيمة ٢١ مليار ليرة، نتيجة نمو استيراد المواد غير النفطية بنسبة ٧ في المائة خلال الفترة المذكورة[٥].

- تراجعت إيرادات *الضريبة على الأملاك* بقيمة ٢٠ مليار ليرة (٣ في المائة) لتصل إلى ٧٥٢ مليار ليرة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠١٣، حيث انخفضت إيرادات "رسوم التسجيل على العقارات" بقيمة ٢٨ مليار ليرة. ويأتي الانخفاض في إيرادات رسوم التسجيل على العقارات كدليل على التراجع المسجل في القيمة الإجمالية للعقارات المباعة خلال كانون الثاني– آب ٢٠١٣ والبالغ ٣ في المائة، ما يعكس بدوره التراجع في عدد العقارات المباعة بنسبة ٥ في المائة خلال الفترة ذاتها. في المقابل، ارتفعت ايرادات "رسم الانتقال" بنسبة ٥ في المائة لتبلغ قيمتها ١٠٦ مليار ليرة، وذلك نتيجة معالجة الملفات ذات القيمة العالية، وعمل وزارة المالية على الإسراع في عمليات تحصيل الدفعات المتأخرة.

- تدنت إيرادات *رسوم الطابع المالي* بحوالي ١١ مليار ليرة (٣ في المائة) سنوياً لتصل إلى ٣١٦ مليار ليرة في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠١٣.

- ارتفعت ايرادات *الضرائب الداخلية على السلع والخدمات* بقيمة ٤١ مليار ليرة (٢ في المائة) مقارنة مع السنة السابقة ليصل مجموعها إلى ٢٦٣٥ مليار ليرة في كانون الثاني– آب ٢٠١٣، بشكل أساسي نتيجة ارتفاع التحويلات من قبل "إدارة حصر التبغ والتنباك" بقيمة ٣٥ مليار ليرة[٦]. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت إيرادات رسوم التسجيل على السيارات بحوالي ٥ مليار ليرة، في حين انخفضت إيرادات "رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية" بحوالي ٤ مليار ليرة. في المقابل، بالمقابل، تراجعت تحصيلات الضريبة على القيمة المضافة بشكل طفيف بقيمة ٢ مليار ليرة لتسجل ٢٢٩٧ مليار ليرة، وذلك بسبب تقلص إيرادات ضريبة القيمة المضافة المحصلة لدى الجمارك بحوالي ٨٦ مليار ليرة، الذي يعود بدوره إلى قرار مجلس النواب بإلغاء الضريبة على القيمة المضافة على المازوت[٧]. وكادت الزيادة في إيرادات الضريبة على القيمة المضافة المحصلة داخلياً والبالغة ٨٤ مليار ليرة سنويا أن تطغى على التراجع المذكور في الضريبة على القيمة المضافة المحصلة لدى الجمارك، حيث وصل مجموعها إلى ٨٧٥ مليار ليرة في كانون الثاني– آب ٢٠١٣.

[٥] تجدر الاشارة إلى ان استيراد النفط تراجع بنسبة ٢٠ في المائة خلال فترة كانون الثاني – آب ٢٠١٣، جزئياً نتيجة التفاوت في تسجيل استيراد الفيول والمازوت لصالح شركة كهرباء لبنان. علماً أن هذه الفئة من الاستيراد هي إما معفاة من الرسوم أو تخضع لتعرفة جمركية مخفضة.

[٦] بلغ اجمالي التحويلات من ادارة حصر التبغ والتنباك حوالي ٦٠ مليار ليرة خلال فترة كانون الثاني- آب ٢٠١٢، مقارنة مع مبلغ ٩٥ مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٣. تجدر الاشارة الى ان التحويلات خلال ٢٠١٣ هي لارباح عائدة للعام ٢٠١٢.

[٧] بموجب القانون رقم ٢٠٧، تاريخ ٥ آذار ٢٠١٢.

انخفضت **الإيرادات غير الضريبية**[٨] بقيمة ٢٥٥ مليار ليرة (١٢ في المائة) مقارنة مع السنة السابقة لتبلغ ١٩٣١ مليار ليرة في كانون الثاني– آب ٢٠١٣. من منظار نقدي، تراجعت هذه الإيرادات بقيمة ١٨٩ مليار ليرة (١١ في المائة)، ليصل مجموعها إلى ١٤٧٧ مليار ليرة، إذ انخفضت التحويلات الفعلية من وفر موازنة الاتصالات إلى ٧٥٤ مليار ليرة مقارنة مع ٩٠٥ مليار ليرة خلال كانون الثاني–آب ٢٠١٢. وقد جاءت أبرز التغييرات الأخرى في الإيرادات غير الضريبية خلال الفترة المذكورة لتطال البنود التالية: (١) إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي التي تراجعت بقيمة ٣٨ مليار ليرة، (٢) رسوم السير التي انخفضت بقيمة ٢٠ مليار ليرة، (٣) الإيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني التي تراجعت بقيمة ١٦ مليار ليرة، إضافة إلى (٤) إيرادات كازينو لبنان التي تقلصت بحوالي ١٣ مليار ليرة. وقد طغى الانخفاض في البنود المذكورة على الزيادة في التحويلات من إيرادات مرفأ بيروت[٩] التي بلغت ٣٠ مليار ليرة مع نهاية آب ٢٠١٣ مقابل لا شيئ في الفترة المماثلة من العام ٢٠١٢.

ارتفعت **إيرادات الخزينة** بقيمة ١٣٤ مليار ليرة (٣٠ في المائة) سنوياً لتصل إلى ٥٨٥ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– آب ٢٠١٣، بشكل أساسي نتيجة الزيادة السنوية في "الحسابات الأخرى" إضافة إلى "الودائع" بقيمة ٨٨ مليار ليرة و٣٥ مليار ليرة على التوالي.

- يعود الارتفاع في بند "الحسابات الأخرى" إلى تسديد وزارة الاقتصاد والتجارة لسلفة خزينة بقيمة ٤١ مليار ليرة في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠١٣، مقارنة مع لا شيئ في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٢ *(لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة المربع رقم ١ من مرصد المالية العامة لشهر حزيران ٢٠١٣)*. هذا بالإضافة إلى مبلغ ٤٠ مليار ليرة من الفوائد المستحقة دخلت في حسابات الخزينة وهي تعود لتسوية عملية طرح الشريحة المزدوجة[١٠] بقيمة ١،١ مليار دولار أمريكي في ١٧ نيسان ٢٠١٣. تجدر الإشارة إلى أن هذه المبالغ هي فعلياً إيرادات مؤقتة وسوف يتم إعادة خصمها عند استحقاق الدفعة الأولى العائدة لهذه السندات.
- أما الارتفاع في بند الودائع[١١] فيعود جزئياً إلى التعديل في ودائع وزارة الشؤون الاجتماعية بقيمة ١٩ مليار ليرة، مع العلم أنه يتم قيد هذا المبلغ كتوقيفات من جهة النفقات بحيث لا يتأثر الميزان المالي بذلك.

سجل **إجمالي الإنفاق** ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة ١٢ في المائة أو ١٤٩٨ مليار ليرة، ليبلغ مجموع النفقات ١٣٦٤٧ مليار ليرة خلال فترة كانون الثاني– آب ٢٠١٣ مقارنة مع مبلغ ١٢١٤٩ مليار خلال الفترة المماثلة من العام ٢٠١٢.

ارتفعت **النفقات الجارية الأولية**[١٢] بقيمة ٨٩٢ مليار ليرة (١٢ في المائة) لتصل إلى ٨١٦٨ مليار ليرة في كانون الثاني– آب ٢٠١٣ مقارنة مع مبلغ ٧٢٧٦ مليار ليرة المسجل في العام ٢٠١٢. ويعود ذلك بشكل رئيسي للأسباب التالية:

---

[٨] على أساس الإيرادات المتوقعة.
[٩] ان مبلغ ٣٠ مليار ليرة المحول من ايرادات مرفأ بيروت الى وزارة المالية هو بالاساس جزء من حصة الايرادات عن العام ٢٠١١.
[١٠] للمزيد من المعلومات، الرجاء الاطلاع على تفاصيل عمليات " إعادة فتح استحقاق عام ٢٠٢٣ للسندات بالدولار بفائدة ٦ في المائة، واستحقاق عام ٢٠٢٧ للسندات بالدولار بفائدة ٦،٧٥ في المائة اصدار ١٧ نيسان ٢٠١٣" المتوفرة على الموقع الالكتروني لوزارة المالية.
[١١] هذه الايرادات هي تحصيلات لصالح الادارات العامة، المؤسسات، البلديات والصناديق، والتي يتم تسديدها في مرحلة لاحقة.
[١٢] النفقات الجارية الأولية تمثل النفقات الجارية باستثناء مدفوعات الفوائد وخدمة الدين.

- ارتفاع مخصصات الرواتب والأجور بقيمة ٢٧٠ مليار ليرة (٧ في المائة)، بشكل أساسي بسبب زيادة غلاء المعيشة وزيادة معاشات التقاعد الناتجة عن ارتفاع عدد المتقاعدين. غير أن الزيادة في البند الأخير قابلها انخفاض في تعويضات نهاية الخدمة. السبب وراء ارتفاع تعويضات نهاية الخدمة الملحوظة في العام ٢٠١٢ يعود إلى التقديمات الإضافية المرتبطة بنهاية الخدمة المبكرة للعسكريين.

- زيادة في التحويلات المختلفة بقيمة ٤٧٥ مليار ليرة، بشكل أساسي نتيجة الارتفاع في (١) التحويلات لصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (بقيمة ٢٠٠ مليار ليرة) ليبلغ مجموعها ٢٥٠ مليار ليرة في كانون الثاني– آب ٢٠١٣ مقارنة مع ٥٠ مليار ليرة في العام ٢٠١٢ – ناتجة بشكل أساسي عن الاختلاف في توقيت الدفعات السنوية، (٢) التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان[١٣] (بقيمة ١٠٤ مليار ليرة) لتبلغ ٢٢٧٦ مليار ليرة خلال كانون الثاني– آب ٢٠١٣. هذه الزيادة هي بشكل أساسي نتيجة الاختلاف في توقيت الدفعات[١٤] لبعض مشتقات النفط، والتي من المتوقع أن تستقر في الأشهر المقبلة، (٣) المساهمات لصالح "القطاع غير العام"[١٥] (بقيمة ٥٥ مليار ليرة) عائد إلى ارتفاع نفقات الاعانة للفرد الواحد وتسوية المستحقات المتراكمة عن العام ٢٠١٢، و(٤) الدفعات لصالح المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال)[١٦] (بقيمة ٢٤ مليار ليرة) الواردة من ضمن بند النفقات الادارية حسب التوزيع المعتمد خلال السنوات ٢٠١٠–٢٠١٣.

- ارتفاع نفقات المواد الاستهلاكية بقيمة ١٠٣ مليار ليرة (٥٦ في المائة)، نتيجة الزيادة في التحويلات إلى بند الأدوية لصالح العسكريين.

- كما ارتفعت النفقات الجارية الاخرى بقيمة ٤٥ مليار ليرة، وذلك بسبب الزيادة في النفقات السرية للعسكريين بقيمة ٢٩ مليار ليرة.

ارتفعت **تسديدات الفوائد** بحوالي ١٠٠ مليار ليرة لتبلغ ٣٣٥٨ مليار ليرة في كانون الثاني– آب ٢٠١٣، نتيجة ارتفاع تسديدات الفوائد على الديون بالعملة الأجنبية بقيمة ١٦٦ مليار ليرة. أما **تسديدات أقساط ديون خارجية** فقد بلغت حوالي ١٦٥ مليار ليرة في كانون الثاني– آب ٢٠١٣، بانخفاض بلغ ٨ مليار ليرة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠١٢.

ارتفعت **النفقات الاستثمارية** بنسبة ١٠٨ في المائة أو ٣٩٤ مليار ليرة لتصل إلى ٧٦٠ مليار ليرة في كانون الثاني– آب ٢٠١٣، مقارنة مع مبلغ ٣٦٦ مليار ليرة المسجل خلال كانون الثاني– آب من العام ٢٠١٢، بشكل أساسي نتيجة: (١) ارتفاع النفقات المخصصة لإنشاء الطرق في عدد من المناطق اللبنانية كالطريق التي تصل بين البترون وبجدرفل، (٢) زيادة التحويلات التي تهدف إلى تحسين عدة أبنية حكومية مثل قصر العدل في طرابلس، (٣) ارتفاع المدفوعات المتعلقة بالمعاملات العقارية مثل استملاك قطعة أرض لإنشاء محطة تكرير للمياه في كسروان، (٤) تضخم الدفعات العائدة لمساعدات الإغاثة،

[١٣] المزيد من المعلومات عن التحويلات الى شركة كهرباء لبنان خلال فترة كانون الثاني- آب ٢٠١٣ متوفرة في التقرير الشهري عن التحويلات الى شركة كهرباء لبنان - عدد آب .

[١٤] ان الدفعات التي تم تسديدها لاستيراد النفط في كانون الثاني- آب من العام ٢٠١٣ تغطي كلفة استيراد النفط خلال الفترة الممتدة بين أيار ٢٠١٢ و آذار ٢٠١٣ . في حين ان الدفعات التي تم تسديدها في كانون الثاني- آب من العام ٢٠١٢ تغطي كلفة استيراد النفط خلال الفترة الممتدة بين أيار ٢٠١١ و شباط ٢٠١٢. والتي تمثل تراجعا نسبته ١٤ في المائة في كمية النفط المستوردة خلال الفترتين.

[١٥] ان الدفعات لصالح القطاع غير العام هي في الواقع تحويلات الى وزارات اجتماعية، بالتحديد وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة العامة، ووزارة الشباب والرياضة.

[١٦] تصنف التحويلات الى المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان تحت البند ١٤ (تحويلات مختلفة) الذي يمثل نفقات ادارية، في حين تندرج النفقات المصنفة تحت بند ٢٢٩ (نفقات اخرى مرتبطة بالاصول الثابتة المادية) في إطار برنامج دعم الصادرات.

من ضمنها مساعدة اللاجئين السوريين وإعادة بناء المنازل المتضررة نتيجة النزاعات الحاصلة في عدد من المناطق اللبنانية، إضافة إلى (٥) ارتفاع الدفعات المتعلقة بشراء معدات مختصة بالمعلوماتية ومنها نظام اوراكل للرواتب لدى وزارة المالية. في الوقت نفسه، انخفضت التحويلات إلى كل من صندوق المهجرين ومجلس الجنوب بقيمة ٤٨ مليار ليرة ٣ مليار ليرة على التوالي في الفترة المذكورة.

بلغت **نفقات الخزينة**[١٧] ١٠٣٤ مليار ليرة في الفترة الممتدة بين كانون الثاني وآب ٢٠١٣، بزيادة ١٤ في المائة عن مبلغ ٩٠٦ مليار ليرة المسجل في الفترة المماثلة من العام ٢٠١٢، بشكل أساسي نتيجة زيادة (١) ردیات الضريبة على القيمة المضافة التي نمت بقيمة ٦٤ مليار ليرة، (٢) الودائع بقيمة ٤٦ مليار ليرة، بالإضافة إلى (٣) الأمانات بقيمة ٣٧ مليار ليرة نتيجة الاستملاكات المتعلقة بتشييد سد وبحيرة في منطقة البقاع والتي بلغت ٢١،٥ مليار ليرة سددت عبر صناديق وزارة المالية. تجدر الاشارة أن هذه العملية يتم قيدها أيضاً في حساب "الأمانات" من جهة الايرادات، بحيث لا يكون لها أي تأثير على إجمالي العجز المالي. قابل هذا الارتفاع في نفقات الخزينة تراجع في المدفوعات العائدة للبلديات (بقيمة ٣٤ مليار ليرة) لتبلغ ٥١٧ مليار ليرة في كانون الثاني– آب ٢٠١٣ مقارنة مع مبلغ ٥٥١ مليار ليرة المسجل في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٢.

بلغ **إجمالي الدين العام** 91,197 مليار ليرة مع نهاية آب ٢٠١٣، بارتفاع عن مبلغ ٨٦،٩٥٩ مليار ليرة المسجل في نهاية ٢٠١٢.

سجل **الدين بالعملة المحلية** ارتفاعاً بقيمة ١٤٣٢ مليار ليرة (٢،٩ في المائة) في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠١٣ ليصل مجموعه إلى ٥١،٦٣٠ مليار ليرة، مسجلاً نسبة ٥٧ في المائة من إجمالي الدين العام مع نهاية آب. ارتفعت محفظة مصرف لبنان من الديون بالعملة المحلية بقيمة ١٥٨١ مليار ليرة (١٠،٥ في المائة) لتبلغ ١٦،٦٣٠ مليار ليرة، كما ارتفعت سندات الخزينة التي تملكها المؤسسات العامة بقيمة ٦١٥ مليار ليرة (٩ في المائة) حيث بلغت ٧٠٩٤ مليار ليرة، وقد طغت هذه الزيادات على الانخفاض في سندات الخزينة التي تملكها المصارف التجارية حيث سجلت ٢٥،٩٥١ مليار ليرة مع نهاية آب ٢٠١٣ مقارنة مع ٢٧،٢٦٧ مليار ليرة في نهاية ٢٠١٢. وفي ١٣ حزيران ٢٠١٣، عقدت وزارة المالية مع مصرف لبنان اتفاقية استبدال للدين بالعملة المحلية، حيث تم تسديد ما قيمته ١٢٤٠ مليار ليرة من سندات الخزينة ذات استحقاق سنتين وثلاث سنوات تستحق خلال النصف الثاني من ٢٠١٣ مقابل إصدار سندات خزينة أخرى ذات استحقاق ٧ سنوات.

ارتفع **الدين بالعملة الأجنبية** بقيمة 2806 مليار ليرة (٧،٦ في المائة) منذ نهاية العام ٢٠١٢، ليبلغ 39,567 مليار ليرة مع نهاية شهر آب ٢٠١٣ محققاً نسبة ٤٣ في المائة من إجمالي الدين العام. وتعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع بنسبة ١٠،١ في المائة في إصدارات اليوروبوند المتداولة في الأسواق لتصل قيمتها إلى ٣٢،٤٠٠ مليار ليرة، نتيجة عمليتين لإصدار سندات يوروبوند في شهر نيسان بقيمة ١،١ مليار دولار أميركي لكل منها، إضافة إلى عملية إصدار في حزيران بقيمة ٦٠٠ مليون دولار أميركي بفائدة ٦،١٥ في المائة[١٨]. انخفضت كل من ديون "باريس ٢" و"باريس ٣" (يوروبوند وقروض) في الأشهر

[١٧] بدءاً بنشرة كانون الأول ٢٠١١، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير المالية الشهرية والفصلية والسنوية من تلك المنشورة في نشرة الأداء المالي الشهرية وذلك بسبب إعادة تصنيف بعض المدفوعات المدرجة في الأخيرة في بنود الأمانات وسلفات الخزينة، والتي تصنف في نشرة الأداء الشهري وفق تصنيفها الاقتصادي بحسب الموازنات.

[١٨] مزيد من المعلومات حول عمليات اصدار الدين خلال نيسان وحزيران ٢٠١٣ متوفرة على الموقع الالكتروني لوزارة المالية ضمن "عمليات اصدار الدين" في قسم الدين العام، تحت العناوين: "إعادة فتح استحقاق عام ٢٠٢٣ للسندات بالدولار بفائدة ٦ في المائة، واستحقاق عام ٢٠٢٧ للسندات بالدولار بفائدة ٦،٧٥

الثمانية الأولى من العام ٢٠١٣ بنسبة ١١،٥ في المائة و٨ في المائة على التوالي، نتيجةً لتسديد أقساط الدين. وقد شهد شهر آب تسديد أقساط دين بقيمة ٧,٣ مليار ليرة تعود إلى القرض الممنوح من الصندوق النقد الدولي (ايبكا ٢) التي تشكل جزءاً من ديون باريس ٣ مما يبقي دفعة واحدة أخيرة لتسديد كامل القرض. كما انخفضت القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي بحوالي 48 مليار ليرة لتصل إلى 2536 مليار ليرة، في حين ارتفعت قيمة الفوائد المتراكمة على سندات اليوروبوند بحوالي ٣٠٠ مليار ليرة لتبلغ ٧٠٠ مليار ليرة. كذلك شهدت سندات الخزينة الخاصة بالعملة الأجنبية زيادة بلغت ٢٤ مليار ليرة مقارنة مع نهاية ٢٠١٢ لتصل إلى ١٣٦ مليار ليرة في نهاية آب، وذلك نتيجة إصدار سندات لفروقات المتعهدين بقيمة ١٦،٨٧٨،٣٧٠,٩٥ دولار أميريكي في شهر شباط ٢٠١٣.

في المائة اصدار ١٧ نيسان ٢٠١٣"؛ "الشريحة المزدوجة: سندات بالدولار بفائدة ٤،٥ في المائة تستحق في العام ٢٠١٦، وسندات بفائدة ٥،٥ في المائة تستحق عام ٢٠١٩ ضمن اتفاقية استبدال الدين مع مصرف لبنان، اصدار ٢٣ نيسان ٢٠١٣"، إضافة إلى "إصدار جديد: سندات بالدولار بقيمة ٦٠٠ مليون د.أ بفائدة ٦،١٥ في المائة تستحق عام ٢٠٢٠".

## قسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول ٢ : إجمالي الإيرادات

| (مليار ل.ل.) | 2012 ك٢ - آب | 2013 ك٢ - آب | نسبة التغير 2012/2013 |
|---|---|---|---|
| **إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها** | **9,454** | **9,111** | **-3.6%** |
| • *الإيرادات الضريبية* | *7,268* | *7,180* | *-1.2%* |
| • *الإيرادات غير الضريبية* | *2,186* | *1,931* | *-11.7%* |
| **إجمالي إيرادات الخزينة** | **450** | **585** | **29.8%** |
| **إجمالي الإيرادات العامة** | **9,904** | **9,695** | **-2.1%** |

*المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة*

جدول ٣ : الإيرادات الضريبية

| (مليار ل.ل.) | 2012 ك٢ - آب | 2013 ك٢ - آب | نسبة التغير 2012/2013 |
|---|---|---|---|
| **الإيرادات الضريبية** | **7,268** | **7,180** | **-1.2%** |
| **ضريبة على الدخل و الأرباح ورؤوس الأموال، ومنها** | **2,084** | **2,028** | **-2.7%** |
| • *ضريبة الدخل على الأرباح* | *963* | *914* | *-5.1%* |
| • *ضريبة الدخل على الرواتب والأجور* | *386* | *445* | *15.5%* |
| • *ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة* | *262* | *199* | *-24.0%* |
| • *ضريبة الدخل على الفوائد (٥%)* | *442* | *437* | *-1.1%* |
| • *غرامات (ضريبة على الدخل)* | *30* | *33* | *9.4%* |
| **ضريبة على الأملاك ، ومنها** | **771** | **752** | **-2.6%** |
| • *ضريبة على الأملاك المبنية* | *133* | *136* | *2.5%* |
| • *رسوم تسجيل على العقارات* | *538* | *509* | *-5.3%* |
| **الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها** | **2,595** | **2,635** | **1.6%** |
| • *الضريبة على القيمة المضافة* | *2,299* | *2,297* | *-0.1%* |
| • *ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها* | *228* | *237* | *3.7%* |
| - *رسوم تسجيل على السيارات* | *135* | *140* | *3.5%* |
| - *رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية* | *92* | *96* | *4.2%* |
| **الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها** | **1,490** | **1,448** | **-2.8%** |
| • *الجمارك* | *532* | *553* | *4.0%* |
| • *رسوم، ومنها* | *958* | *895* | *-6.6%* |
| - *رسوم على البنزين* | *334* | *327* | *-1.9%* |
| - *رسوم على التبغ* | *327* | *263* | *-19.6%* |
| - *رسوم على السيارات* | *292* | *299* | *2.6%* |
| **إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)** | **327** | **316** | **-3.4%** |

*المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة*

جدول ٤: الإيرادات الغير ضريبية

| (مليار ل.ل.) | 2012 ك٢ - آب | 2013 ك٢ - آب | نسبة التغير 2012/2013 |
|---|---|---|---|
| **الإيرادات غير الضريبية** | **2,186** | **1,931** | **-11.7%** |
| **حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها** | **1,703** | **1,449** | **-14.9%** |
| • حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية | 1,569 | 1,353 | -13.8% |
| - *إيرادات كازينو لبنان* | *96* | *83* | *-13.5%* |
| - *إيرادات مرفأ بيروت* | *0* | *30* | - |
| - *إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني* | *46* | *30* | *-35.1%* |
| - *إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكي* 1/ | *1,425* | *1,208* | *-15.2%* |
| • حاصلات من مؤسسات عامة مالية | 60 | 61 | 1.1% |
| • حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي) | 70 | 32 | -54.3% |
| • حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد) | 4 | 4 | 6.3% |
| **رسوم وعائدات إدارية، ومنها** | **379** | **376** | **-0.9%** |
| • رسوم إدارية، ومنها | 313 | 301 | -3.8% |
| - *رسوم كتاب العدل* | *20* | *20* | *1.8%* |
| - *رسوم الأمن العام* | *81* | *92* | *13.2%* |
| - *رسوم السير* | *153* | *132* | *-13.4%* |
| - *رسوم قضائية* | *19* | *17* | *-13.7%* |
| - *رسوم القيادة* | *13* | *13* | *-0.2%* |
| • عائدات إدارية | 15 | 21 | 43.1% |
| • مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية) | 2 | 2 | -22.1% |
| • رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل) | 41 | 43 | 4.6% |
| • رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى | 8 | 9 | 11.1% |
| **الغرامات والمصادرات** | **7** | **6** | **-18.7%** |
| **إيرادات غير ضريبية مختلفة** | **97** | **101** | **3.2%** |

*المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة*

*١/ تم تحويل ٩٠٥ مليار ليرة فقط من المبلغ المتوقع تحويله في فترة كانون الثاني – آب ٢٠١٢ من وفر موازنة وزارة الاتصالات والبالغ ١٤٢٥ مليار ليرة. كذلك من أصل مبلغ ١٢٠٨ مليار متوقع تحويله من في فترة كانون الثاني – آب ٢٠١٣ من وفر موازنة وزارة الاتصالات، تم تحويل ٧٥٤ مليار ليرة.*

## القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول ٥: الإنفاق بحسب التوظيف الاقتصادي

| (مليار ل.ل.) | 2012 ك٢ - آب | 2013 ك٢ - آب | نسبة التغير 2012/2013 |
|---|---|---|---|
| **١. النفقات الجارية** | **10,707** | **11,691** | **9.2%** |
| المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها: | 3,984 | 4,254 | 6.8% |
| • مخصصات ورواتب وأجور (بند 13) | 2,576 | 2,802 | 8.8% |
| • معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها | 1,177 | 1,216 | 3.3% |
| *- معاش تقاعد* | *837* | *1,053* | *25.9%* |
| *- تعويضات نهاية الخدمة* | *340* | *162* | *-52.3%* |
| • تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب 1/ | 231 | 236 | 2.1% |
| تسديد فوائد، ومنها: 2/ | 3,258 | 3,358 | 3.1% |
| • فوائد على القروض الداخلية | 2,117 | 2,051 | -3.1% |
| • فوائد على القروض الخارجية | 1,141 | 1,307 | 14.6% |
| تسديد أقساط ديون خارجية | 174 | 165 | -4.8% |
| • مواد استهلاكية، ومنها | 184 | 287 | 56.2% |
| *- نفقات تغذية* | *42* | *43* | *1.9%* |
| *- محروقات* | *36* | *10* | *-72.2%* |
| *- أدوية* | *61* | *156* | *153.5%* |
| *- توقيفات لتسديد سلف الخزينة 3/* | *21* | *22* | *4.3%* |
| • خدمات خارجية | 79 | 98 | 24.6% |
| • تحويلات أخرى، ومنها 4/ | 2,644 | 3,119 | 18.0% |
| *- شركة كهرباء لبنان 5/* | *2,172* | *2,276* | *4.8%* |
| *- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي* | *50* | *250* | *400.0%* |
| *- الهيئة العليا للإغاثة* | *74* | *58* | *-21.1%* |
| *- التحويلات إلى القطاع الغير عام* | *167* | *222* | *33.0%* |
| *- سلفات خزينة لدعم المازوت* | *19* | *0* | |
| *- دعم القمح* | *23* | *41* | *78.6%* |
| *- المساهمة لسلطات المياه* | *18* | *3* | *-81.7%* |
| *- المحكمة الخاصة بلبنان* | *0* | *0* | |
| *- دعم البنزين لسائقي السيارات العمومية* | *4* | *1* | *-64.9%* |
| *- توقيفات لتسديد سلف الخزينة 3/* | *0* | *0* | *5.3%* |
| • نفقات جارية أخرى، ومنها | 253 | 298 | 17.7% |
| *- مستشفيات* | *212* | *213* | *0.3%* |
| *- أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية)* | *39* | *84* | *116.1%* |
| *- توقيفات لتسديد سلف الخزينة 3/* | *1* | *0* | *-97.8%* |
| • احتياطي | 131 | 111 | -15.2% |
| *- دعم الفوائد* | *131* | *111* | *-15.2%* |
| **٢. نفقات استثمارية** | **366** | **760** | **107.8%** |
| • استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية | 0 | 14 | 4964.9% |
| • تجهيزات | 24 | 50 | 112.2% |
| • إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها | 227 | 454 | 99.4% |
| *- صندوق المهجرين* | *48* | *0* | *-100.0%* |
| *- مجلس الجنوب* | *30* | *28* | *-8.3%* |
| *- مجلس الإنماء والإعمار* | *55* | *264* | *380.3%* |
| *- وزارة الأشغال والنقل العام* | *81* | *103* | *27.3%* |
| *- أخرى، ومنها* | *13* | *50* | *276.9%* |
| *الهيئة العليا للإغاثة* | *0* | *15* | - |
| • صيانة | 110 | 215 | 96.4% |
| • نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية | 2 | 28 | 1128.6% |
| • تجهيزات وصيانة في مجلس النواب 6/ | 3 | 0 | |
| • تعديلات حسابية لسلفات الخزينة | 0 | 0 | -6.3% |
| **٣. سلفات موازنة 7/** | **136** | **128** | **-6.1%** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **٤. إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) /8** | **28** | **31** | **8.4%** |
| **٥. نفقات الخزينة /9** | **906** | **1,034** | **14.0%** |
| • بلديات | 551 | 517 | -6.2% |
| • ضمانات | 34 | 71 | 106.4% |
| • ودائع /10 | 70 | 116 | 66.7% |
| • أخرى، ومنها | 251 | 330 | 31.2% |
| *رديّات الضريبة على القيمة المضافة* | *162* | *226* | *39.4%* |
| **٦. إنفاق غير مبوّب** | **5** | **4** | **-16.8%** |
| **٧. إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)** | **12,149** | **13,647** | **12.3%** |

*المصدر: كشف حساب ٣٦، كشف حساب الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، أرقام توقيفات البيان المالي*

*١/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (٦)*

*٢/ للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم (٧)*

*٣/ان ارقام النفقات المصدرة من وزارة المالية تتضمن تسديدات من مخصّصات الموازنة والتي قد دُفعت مسبقًا كسلفات خزينة من حسابات الخزينة . هذه التوقيفات موجودة على جانبي الايرادات والنفقات لامور تتعلق بالمحاسبة ولا تعتبر انفاق فعلي وبالتالي لا تؤثر على العجز.*

*٤/ تجدر الإشارة إلى أنه تمت إزالة "سلفات خزينة لسلطات المياه" والبالغة قيمتها ٢٣ مليار من نفقات الخزينة في عام ٢٠١١ وتصنيفها تحت بند تحويلات مختلفة، وبدء من العام ٢٠١٢ أصبحت تحويلات إلى سلطات المياه ضمن البند ١٤.*

*٥/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (٨). علما أن بند كهرباء لبنان قد تمت إعادة تصنيفه من "نفقات خزينة مختلفة"إلى "تحويلات أخرى وفقاً للتصنيف المقترح في مشروع موازنة ٢٠٠٩ وذلك انسجاما مع أداء المالية العامة.*

*٦/ يمثل هذا البند إعادة تصنيف للمدفوعات التي حُررت من الأمانات وفقاً لقانون رقم ١٢٣ بتاريخ ٢٣ تموز ٢٠١٠، والذي فتح اعتماداً بقيمة ٢٠ مليار ليرة في موازنة ٢٠١٠ وذلك لتغطية كلفة تجهيز وصيانة البرلمان. وقد سمح هذا القانون بإصدار سلفة طارئة ذات قيمة ومدة محددتين، بناءاً على قرار رئيس مجلس النواب. سوف يتم قوننة هذه السلفة بناءاً على فواتير مصدقة من قبل سكريتاريا البرلمان ومقدمة إلى وزارة المالية.*

*٧/ "سلفات الموازنة" كانت مصنفة سابقاً تحت البند "غيره"، إلا أن وزارة المالية ارتأت تبويبها بشكل مستقل بسبب نموّها الملحوظ في الآونة الأخيرة. وبحسب القانون، يجب قوننة هذه المدفوعات لاحقاً، وحينها فقط يمكن إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.*

*٨/يتضمن هذا البند (باستثناء الرواتب والأجور)، كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.*

*٩/ اعتبارا من كانون الأول ٢٠١١، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظراً لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.*

*١٠/ تمثّل دفعات الودائع كل الدفعات من قبل الخزينة إلى الإدارات والمؤسسات العامة، البلديات والصناديق وذلك من إيرادات ما تمّ تحصيله بالنيابة عنهم.*

### جدول ٦: التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب والأجور

| (مليار ل.ل.) | 2012 ك٢- آب | 2013 ك٢- آب | نسبة التغير 2012/2013 |
|---|---|---|---|
| تحويلات إلى مجلس الجنوب | 5 | 5 | 14.6% |
| تحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار | 18 | 18 | 1.2% |
| تحويلات إلى صندوق المهجرين | 5 | 4 | -16.0% |
| تحويلات إلى الجامعة اللبنانية | 197 | 199 | 1.0% |
| تحويلات إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء | 7 | 10 | 37.9% |

*المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة*

### جدول ٧: تفاصيل عمليات خدمة الدين

| (مليار ل.ل.) | 2012 ك٢- آب | 2013 ك٢- آب | نسبة التغير 2012/2013 |
|---|---|---|---|
| **تسديد فوائد** | **3258** | **3358** | **3.1%** |
| الدين بالعملة المحلية | 2117 | 2051 | -3.1% |
| الدين بالعملة الأجنبية، ومنها | 1141 | 1307 | 14.6% |
| *- فوائد على اليوروبوند** | *1062* | *1222* | *15.1%* |
| *- فوائد على قروض خاصة** | *3* | *5* | *44.6%* |
| *- فوائد على قروض ميسّرة* | *76* | *81* | *6.3%* |
| **تسديدات أقساط قروض ميسّرة** | **174** | **165** | **-4.8%** |

*المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة*

**تتضمن نفقات عامة متعلّقة بالعملية*

جدول ٨: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان[1]

| (مليار ل.ل.) | 2012 ك٢-آب | 2013 ك٢-آب | نسبة التغير 2012/2013 |
|---|---|---|---|
| **شركة كهرباء لبنان، ومنها** | **2,172** | **2,276** | **4.8%** |
| **خدمة الدين، ومنها:** | **77** | **62** | **-19.3%** |
| • قروض ميسرة، ومنها: | 40 | 32 | -20.0% |
| *- تسديد أقساط* | *33* | *26* | *-20.3%* |
| *- تسديد فوائد* | *7* | *6* | *-18.4%* |
| • قروض مكفولة من مصرف لبنان | 36 | 30 | -18.6% |
| **شراء غاز وفيول** | **2,095** | **2,214** | **5.7%** |
| • مؤسسة البترول الكويتية وسوناطراك | 2,095 | 2,214 | 5.7% |
| • الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي | 0 | 0 | 0.0% |
| **سلفات خزينة لتسديد دفعات القيمة المضافة** | **0** | **0** | **-** |
| • ضريبة القيمة المضافة لاستيراد الوقود | 0 | 0 | - |
| • دفعات شركة كهرباء لبنان العائدة إلى كاربورشيب | 0 | 0 | - |

*المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة*

*١/ قبل عام 2005 كانت التحويلات إلى كهرباء لبنان تسجل تحت بند "نفقات الخزينة" إذ كانت تدفع عن طريق سلفات خزينة صادرة بمراسيم عن مجلس الوزراء. اعتبارا من 2005 أصبحت هذه التحويلات تصنف في الموازنة على أنها قروض. عام 2009 تمت إعادة تصنيف هذه التحويلات لتصبح في خانة الدعم. هذه التحويلات ظلت حتى آب 2010 تدخل في خانة "نفقات الخزينة" في تقارير الأداء الضريبي إلى أن تم نقلها إلى خانة "نفقات الموازنة". إلا أن إعادة التصنيف هذه لم تنعكس في الأعداد الصادرة لعام 2010 من مرصد المالية العامة لتفادي أي خلل في الجداول كما للمحافظة على إمكانية المقارنة مع الأرقام من العام نفسه. ابتداء من كانون الثاني 2011 أصبحت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان تندرج في خانة "نفقات الموازنة".*

## القسم الثالث: الدين العام

جدول ٩: الدين العام المستحق الأداء حسب الدائن في نهاية شهر شباط 2013 (مليار ليرة)

| (مليار ل.ل.) | 2010 ك١ | 2011 ك١ | 2012 ك١ | 2013 آب | التغير ك١ 2012- آب 2013 | نسبة التغير ك١ 2012- آب 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **إجمالي الدين العام** | **79,298** | **80,887** | **86,959** | **91,197** | **4,238** | **4.9%** |
| **الدين بالعملة المحلية** | **48,255** | **49,340** | **50,198** | **51,630** | **1,432** | **2.9%** |
| • مصرف لبنان (يتضمن REPOs وقروض EDL) | 13,130 | 16,374 | 15,049 | 16,630 | 1,581 | 10.5% |
| • المصارف التجارية | 27,214 | 25,177 | 27,267 | 25,951 | -1,316 | -4.8% |
| • ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها | 7,911 | 7,789 | 7,882 | 9,049 | 1,167 | 15% |
| *- مؤسسات عامة* | *6,268* | *6,538* | *6,479* | *7,094* | *615* | *9%* |
| *- سندات فروقات المتعهدين*[1] | - | *41* | *134* | *134* | *0* | *0%* |
| ** فوائد متراكمة من الدين* | *867* | *788* | *789* | *937* | *148* | *19%* |
| **دين بالعملة الأجنبية**[2] | **31,043** | **31,547** | **36,761** | **39,567** | **2,806** | **7.6%** |
| • الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي | 2,624 | 2,566 | 2,584 | 2,536 | -48 | -1.9% |
| • ديون باريس 2 (يوروبوند وقروض)[3] | 4,137 | 3,512 | 2,925 | 2,587 | -338 | -11.6% |
| • ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض)[4] | 1,855 | 1,723 | 1,313 | 1,208 | -105 | -8.0% |
| • إصدارات يوروبوند في السوق | 21,870 | 23,259 | 29,427 | 32,400 | 2,973 | 10.1% |
| • *فوائد متراكمة على اليوروبوند* | 483 | 407 | 400 | 700 | 300 | 75% |
| • سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية[5] | 74 | 80 | 112 | 136 | 24 | 21% |
| **ودائع القطاع العام** | **11,419** | **10,984** | **12,916** | **13,212** | **296** | **2%** |
| **صافي الدين العام** | **67,879** | **69,903** | **74,043** | **77,985** | **3,942** | **5.3%** |
| **إجمالي القيمة السوقية للدين**[7] | **51,308** | **50,192** | **58,623** | **61,153** | **2,530** | **4%** |
| **% من إجمالي الدين** | **65%** | **62%** | **67%** | **67%** | **0** | **-1%** |

*المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة*

*١: سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية تندرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية*

*٢: أرقام كانون الأول 2010-كانون الأول 2011 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقًا نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.*

*٣: ديون باريس ٢ (القروض واليوروبوند) تتضمن يوروبوند صدر أولاً بقيمة ١،٨٧٠ مليار دولار ضمن مؤتمر باريس ٢.*

*٤: صادر لماليزيا كجزء من مساهمة باريس 3، قرض للبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، قرض للإمارات العربية المتحدة، شريحة أولى للقرض الفرنسي في شباط 2008 وقسم من شريحة ثانية في تشرين الأول ٢٠١٢، قرض صندوق النقد الدولي، شريحة أولى لقرض الاتحاد الأوروبي، وقرض لصندوق النقد العربي في حزيران 2009*

*٥: سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاك ومقاول).*

*٦: إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس 2 و3.*

# منشورات وزارة المالية

## ٢٠١٣

*نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٦١-٧١*

*مرصد المالية العامة، تشرين الثاني –كانون الأول ٢٠١٢ ، كانون الثاني– تموز ٢٠١٣*

*نتائج المالية العامة عن العام ٢٠١٢*

*نتائج المالية العامة في الفصل الثالث من العام ٢٠١٢*

*التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، تشرين الثاني–كانون الأول ٢٠١٢ ، كانون الثاني– تموز ٢٠١٣*

*الرواتب، الأجور وملحقاتها– بند ١٣، تشرين الأول – كانون الأول ٢٠١٢ وكانون الثاني–آب ٢٠١٣*

*تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الرابع من العام ٢٠١٢ والأول من العام ٢٠١٣*

## ٢٠١٢

*نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٥٠-٦٠*

*مرصد المالية العامة، كانون الثاني –تشرين الأول ٢٠١٢*

*نتائج المالية العامة في العام ٢٠١١*

*التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، كانون الثاني–تشرين الأول ٢٠١٢*

*تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١٢*

*تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الرابع من العام ٢٠١١*

*الرواتب، الأجور وملحقاتها– بند ١٣، كانون الثاني – أيلول ٢٠١٢*

*الرواتب، الأجور وملحقاتها– بند ١٣، كانون الأول ٢٠١١*

## ٢٠١١

*نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٣٨-٥٢*

*واردات السيارات وإيرادات الدولة (١٩٩٧-٢٠١٠)، آذار ٢٠١١*

*إطار إدارة الدين ٢٠١٠-٢٠١٥، آذار ٢٠١١*

*موازنة المواطن لعام ٢٠١٠، شباط ٢٠١١*

*مرصد المالية العامة – نشرة شهرية، كانون الثاني – كانون الأول ٢٠١١*

*نتائج المالية العامة – الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١١*

*التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، كانون الثاني – كانون الأول ٢٠١١*

*تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١١*

*الرواتب، الأجور وملحقاتها– بند ١٣ نشرة شهرية، شباط – تشرين الثاني ٢٠١١*

للحصول على قائمة كاملة بمنشورات وزارة المالية، يرجى مراجعة الموقع التالي: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

**وزارة المالية**
**مشروع الأمم المتحدة الإنمائي ( UNDP)**

تلفون: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٧/٨
فاكس: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٩

بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb